توطين الخبز في العاصمة.. والمهلة ١٥ يوماً لبدء التنفيذ

التموين تتوقع انخفاض سعر الزيت وصناعي يشكك

رامز محفوظ

أدرجت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضمن تطبيق «وين» خياراً لتحديد معتمدي الخبز في محافظة دمشق.

وفي تصريح خاص لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم بين لـ«الوطن» أنه تم منح مهلة ١٥ يوماً يتاح خلالها للمواطنين اختيار الفرن أو المعتمد المناسب لمكان سكنه، وبناء على المعطيات يتم تحليل البيانات والبدء بتنفيذ عملية التوطين بشكل إجباري لجميع الحاصلين على البطاقة الإلكترونية في محافظة دمشق.

سالم بين أن كل فرن يحدد عدد المسجلين لديه وفقاً لطاقته الإنتاجية، وعند بلوغه للحد الأقصى يتم التحويل تلقائياً إلى فرن أو معتمد آخر في الحيز المكاني نفسه، كاشفاً أن عدد المعتمدين في العاصمة بلغ ٥٣٠ معتمداً، موضحاً أن العدد يلبي حالياً الحاجة، وأنه يتم العمل على زيادتهم خلال الفترة القادمة.

ورداً على سؤال «الوطن» حول صعوبة تردد بعض الموظفين للمخبز بهدف الحصول على مخصصاتهم بشكل يومي والخشية من إلغاء مخصصاتهم من الفرن بسبب تغيبهم، بين الوزير أنه تتم دراسة إمكانية تجميع الكميات المخصصة للأسرة لتحصل عليها مرتين أو ثلاثة خلال الأسبوع.

وبخصوص بدء التوطين في محافظة ريف دمشق بين سالم أنه سيتم البدء به بعد الانتهاء من التوطين في العاصمة.

وفي سياق آخر أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس بدء ضخ كميات من زيت دوار الشمس في الأسواق مؤكدة وجود كميات جيدة، متوقعة أن الأسعار ستبدأ بالانخفاض تدريجياً خلال الأسبوعين الحالي والقادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الصناعي محمود الزين أن المطلوب للأسواق من الزيت حالياً أكبر من المعروض والكميات التي ستضخها وزارة التجارة الداخلية للأسواق حتماً لن تغطي الحاجة، وقال لا أتوقع أن تنخفض أسعار الزيت خلال الأسبوع القادم، مشيراً إلى وجود مشكلة في الشحن الذي يكلف أرقاماً كبيراً وتكاليفه أضعاف ما كانت، ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً نتيجة تطورات العملية العسكرية في أوكرانيا ما يسبب ضغطاً إضافياً بالنسبة للتكاليف.

واعتبر أن مشكلة عدم توفر مادة الزيت ومواد أخرى خلال الفترات الماضية تعود إلى الضغط من الحكومة لترشيد الاستيراد بهدف التخفيف من الضغط على القطع الأجنبي، مشيراً إلى أن الموجود من الزيت حالياً هو من القليل المستورد.

وأشار إلى أن سورية تستورد الزيت النباتي من روسيا وأوكرانيا وماليزيا، مؤكداً أن تطورات الأزمة الأوكرانية أثرت في أسعار الزيت على كل دول العالم.

واستبعد وجود احتكار لمادة الزيت من التجار لكن الذي يحصل أن المخازين من المادة قليلة حالياً لذا يلجأ التجار لاتباع خطة إدارة توزيع المتوفر لديهم من المادة وتنظيم البيع وترشيده ضمن كتلة محددة وخلال إطار زمني وعدم ضخ كميات كبيرة يومياً كي لا تنفد المادة باعتبارها مستوردة، مبيناً أن هناك شحاً بالمادة والمشكلة اليوم ليست في ارتفاع سعر المادة إنما في شحها ونقصها، موضحاً أن هناك حالة من الهلع أصابت الناس مؤخراً وأصبحوا يأخذون أكثر من حاجتهم من المادة خوفاً من فقدانها.

وأكد أنه من المفترض أن يكون التوجه اليوم للسماح بالاستيراد للتجار بغض النظر عن مصدر القطع الأجنبي، مشيراً إلى أننا أصبحنا حالياً في الشهر الثالث ومن المفترض أن تكون هناك خطة سنوية للاستيراد منذ بداية العام.

وأشار إلى أن رفع مدة إجازات الاستيراد لمدة سنة وستة أشهر للصناعي والتاجر تعتبر خطوة إيجابية ونقلة نوعية تساهم بتأمين المادة ويجب منح الإجازة بغض النظر عن التمويل.

هذا وقال وزير التجارة الداخلية الدكتور عمرو سالم عبر صفحته على الفيسبوك: سنعمل جميعاً ومع التجار والصناعيين لتأمين متطلبات المواطنين من دون إنكار للوضع العالمي المستجد، مشيراً إلى أن السورية للتجارة تعاقدت على كمية ٢٥ ألف طن من زيت دوار الشمس وتحتاج إلى شهر لتصل وتكلفتها مناسبة لأنها قادمة من الشرق الأقصى وستسعر في حينها.

وذكر أن زيت دوار الشمس في صالات السورية للتجارة يباع بسعر ٨٢٠٠ ليرة على البطاقة الإلكترونية في حين سعره في الأسواق هو ٩٥٠٠ ليرة للمستهلك ما يؤكد دور السورية للتجارة في التدخل الإيجابي لمصلحة المستهلك وخفض أسعار السوق.

ولفت إلى أن الربح الإجمالي من عبوة الزيت التي تباع في السورية للتجارة لا يتعدى ٢٠٠ ليرة فقط.

أسواق حماة تغلي والمواطن يفور!

ليتر الزيت ما بين ١٢ - ١٥ ألف ليرة إن وجد.. والتموين: ارتفاع غير قانوني

حماة- محمد أحمد خبازي

ثمَّة حالة من الغليان تشهدها أسواق محافظة حماة نتيجة ارتفاع أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية في محالها التجارية، في حين المواطن يفور من تلك الأسعار التي لا يمكنه مقاربتها إلا للمواد الضرورية جداً.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أن سعر أي مادة ارتفع ما بين ١٠٠٠– ٢٥٠٠ ليرة. وأوضح بعضهم أن ليتر زيت القلي منشأ محلي يعني صناعة حموية يتراوح سعره بين ١٢ و١٥ ألف ليرة – وهو قليل بالأسواق – في حين تسعيرته الرسمية ٩٥٠٠ ليرة، وكيس مسحوق الغسيل وزن كيلوغرامين تجاوز سعره ١٠ آلاف ليرة، وكان في الأسبوع الماضي مابين ٨٨٠٠–٩٠٠٠ ليرة، وكيس المناديل الورقية وزن نصف كيلو سعره ٤٥٠٠ ليرة وكان بـ٣٥٠٠ ليرة.

في حين كشف عدد من الباعة في حماة وسلمية لـ«الوطن» أن معظم التجار رفعوا عليهم أسعار المواد التي يستجرونها من مستودعاتهم يومياً، وقلة منهم تعطيهم فواتير، ولكن بالأسعار غير الحقيقية. وبيّنوا أن سعر علبة السمنة النباتية ماركة محلية وزن كيلوغرامين، ارتفع خلال يوم واحد فقط نحو ٦ آلاف ليرة، فقد كان سعرها يوم الأحد ٢٣٢٠٠ ليرة وصارت أمس الإثنين بـ٢٩٢٠٠ ليرة.

من جانبه بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن أسواق حماة شهدت ارتفاعاً غير قانوني بالأسعار، وأن دوريات حماية المستهلك تتابع حركة البيع والشراء في الأسواق، وتخالف الباعة والتجار الذين يبيعون بسعر زائد، أو يحتكرون المواد الغذائية وتتخذ بحقهم الإجراءات القانونية وفق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

وقال: منذ بداية هذا الشهر تم تنظيم عشرات الضبوط بحق المخالفين، ومنها لارتكاب مخالفات البيع بسعر زائد، والمتاجرة بالمواد المدعومة والإسمنت الأسود والمحروقات.

وفيما يتعلق بالزيت النباتي، أوضح أن معامل محافظة حماة تنتج كميات كبيرة يومياً، وتطرح إنتاجها في السوق المحلية، وتورد للمحافظات الأخرى بإشراف التجارة الداخلية وبشكل لا يؤثر سلبياً في السوق المحلية، وسعر الليتر ٩٥٠٠ ليرة وأي سعر آخر هو مخالفة تستوجب العقوبة.

وأهاب زيود بالمواطنين المؤازرة والتبليغ عن أي محاولة غش أو البيع بسعر زائد يتعرضون لها، لأن الدوريات لا تستطيع أن تبقى طوال الوقت في سوق محدد، ولكون القضاء لا يقبل أي شكوى ما لم تكن خطية.

ولفت إلى أنه في الشهر الماضي، نظمت دوريات حماية المستهلك نحو ٥٨٣ ضبطاً بحق المخالفين، منها ١١٦ لعدم الإعلان عن الأسعار، و١٥١ لعدم تداول فواتير، و٩ للبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع، و٢١ للغش في اللحوم الحمراء والبيضاء، و٩ للزيادة في بدل الخدمات، و٦٥ للمخالفة بالمواصفات والبيانات، و٥ للغش والتدليس، و٤ للمتاجرة بالمواد الإغاثية، و١٩ لحيازة مواد منتهية الصلاحية، و٥٨ لإنتاج خبز سيئ الصنع وعدم التقيد، بمواعيد العمل ببعض المخابز، و٦ ضبوط للاتجار بالدقيق التمويني والخبز، و١٤ ضبطاً للاتجار بالمحروقات.

وأشار زيود إلى أنه تم إغلاق ١٤٦ فعالية تجارية ومحطات محروقات ما بين ٧–١٥ يوماً بمخالفات جسيمة.

ليتر زيت لكل عائلة!! وفي رمضان «ليتران»!!

٣٤٥ ألف أسرة باللاذقية قلة منهم لا يطلبون المواد الغذائية المدعومة

اللاذقية – عبير سمير محمود

ينتظر مواطنون من اللاذقية وصول رسائل «الزيت النباتي الذكي» منذ إعلان ضخ كميات منه في صالات المؤسسة السورية للتجارة، بعد فقدانه من السوق ورفع سعر العبوة منه بين ١٢– ١٥ ألف ليرة خلال الأيام القليلة الماضية.

ويتساءل مواطنون عن سبب انقطاع الزيت النباتي من المحال التجارية وصالات السوري في التوقيت ذاته، معتبرين أن هناك لغزاً يدور حول هذه المادة التي تتصدر المشهد المحلي بين الحين والآخر بهدف رفع سعرها كما جرت العادة، ليرتفع رسمياً إلى ٨٢٠٠ ليرة وفي السوق الحر إلى ضعف هذا الرقم تقريباً.

وبالعودة إلى مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في اللاذقية سامي هليل أكد لـ«الوطن»، بدء ضخ كميات من الزيت النباتي في صالات المؤسسة بمحافظة اللاذقية بنسبة وصلت إلى ٧٠ بالمئة، مبيناً أن كميات إسعافية وصلت إلى فرع المؤسسة مساء يوم الأحد الماضي وتم توزيعها مباشرة إلى الصالات لتوفيرها للمواطنين من صباح الاثنين بموجب الرسائل.

وأضاف هليل: إن المسجلين على مادة الزيت النباتي بدأت تصلهم الرسائل الخاصة بالمادة لاستلامها بالسعر المدعوم المحدد بـ ٨٢٠٠ ليرة، بمعدل ليتر لكل عائلة، مشيراً إلى أن توزيع المادة في الصالات يخفف الطلب عليها في السوق السوداء.

وذكر مدير فرع السورية للتجارة أن هناك عقداً بتوريد ٢٥ مليون ليتر من مادة الزيت النباتي بداية شهر رمضان المقبل، لافتاً إلى أن توفير هذه الكميات سيؤمن توزيع ليترين لكل عائلة بموجب البطاقة الذكية في المرحلة المقبلة.

وحول مادتي السكر والرز، أكد هليل أن لا خوف عليهما مع توافر رصيد بكميات كافية من المادتين المدعومتين بجميع صالات ومستودعات الفرع، بما يكفي لما بعد الدورة المقننة القادمة، بالسعر المحدد لكل مادة ألف ليرة للمدعوم منها، و٢٤٠٠ بالسعر الحر منوهاً بتعديل سعر السكر من ٢٢٠٠ ليرة إلى ٢٤٠٠ ليرة مؤخراً.

ولفت هليل إلى إضافة مراكز جديدة للسورية للتجارة في المحافظة بهدف تغطية جميع المناطق والأحياء لإيصال المواد المقننة لجميع المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم، والمراكز الجديدة تشمل مركز البسيط ضمن بلدية البسيط ومركز زغرين ومركز حوران البودي بريف جبلة، ومركز مرج معيربان، منوهاً بأن هذه المراكز تغطي حاجة تجمعات سكانية كبيرة في ريف المحافظة.

وأشار إلى وصول عدد المراكز والصالات التابعة للسورية للتجارة إلى ١٤٢ مركزاً وصالة، و٦٨ منفذاً لبيع المواد المقننة ضمن دوائر الدولة والبلديات، إضافة إلى تسيير سيارات جوالة تحمل المواد المقننة وتوفرها للمواطنين عبر جهاز قارئ ماستر من دون رسالة، وذلك كل يوم جمعة إلى المناطق التي ليس فيها مراكز للسورية للتجارة، وستتوجه السيارات يوم الجمعة المقبلة إلى بسوت بريف القرداحة والحارة وحبيت والرميلة بمنطقة جبلة.

وقال مدير فرع السورية إنه تم تحقيق دورة نموذجية خلال الدورة الماضية بنسبة وصلت إلى ٩٩,٧ بالمئة، وهي المرة الأولى التي تتحقق هذه النسبة على مستوى المحافظة، منوهاً بوجود ٣٤٥ ألف بطاقة مسجلة ومن بين حامليها قلة قليلة لا تطلب مواد تموينية مقننة.

وفيما يخص شهر رمضان المبارك، قال هليل إن الفرع يحضر كميات من الحبوب كالبرغل والعدس والعدس المجروش والأرز بجميع أنواعه، لكونها مواد يزداد الطلب عليها في الشهر المبارك، وسيتم رفد جميع الصالات بهذه المواد خلال الفترة القادمة، إضافة لمشروع خيمة رمضان على الكورنيش الغربي، لتوفير المواد المقننة بجهاز ماستر من فترة ما بعد الإفطار خلال شهر الصيام.

بعد تواصله مع أسواق عربية

رئيس جمعية حماية المستهلك: أسعار المواد الغذائية لدينا أغلى من الأسواق المجاورة بـ٤٠ بالمئة

عبد الهادي شباط

كشف رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق عبد العزيز المعقالي في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار المواد الغذائية في سورية أعلى من معظم الدول العربية بما لا يقل عن ٤٠ بالمئة واتضح ذلك من خلال الاتصالات التي تجري بين جمعية حماية المستهلك بدمشق وجمعيات حماية المستهلك في الكثير من الدول العربية مثل الأردن والجزائر وغيرها لكون جمعية دمشق تشغل حالياً نائب رئاسة اتحاد جمعيات حماية المستهلك العربية.

معتبراً أن الإجراءات والتصريحات الحكومية من أكثر العوامل التي تسهم في خلق فوضى في الأسواق والأسعار وأنه رغم وجود ظروف دولية ترافقت مع الحرب الأوكرانية إلا أن جملة الإجراءات والتعقيدات الحكومية وحالة التلاعب في السوق من بعض التجار لها الأثر الأكبر في ارتفاعات الأسعار الأخيرة والتي قدر أنها تجاوزت خلال الأيام الأخيرة ٥٠ بالمئة لبعض المواد والسلع الأساسية وخاصة المواد الغذائية.

واعتبر أن الإجراءات المالية وتنفيذ تحصيل الضرائب والرسوم الحالي أسهم في تكبيل حركة النشاط الاقتصادي وخاصة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية الهشة والتي لا تحتمل أي زيادة ضريبية إضافة لإجراءات الجمارك والحصول على إجازات الاستيراد وتنفيذها وتمويلها كله يسهم في ارتفاع التكاليف التي يتحملها في النهاية المستهلك وبين أن الفوضى في الأسواق والأسعار واضحة في مختلف الأسواق المحلية ومثال ذلك في دمشق أسعار السلع في منطقة المزة مختلفة عن منطقة الميدان والمهاجرين.

وفي اتصال هاتفي مع الدكتور علي كنعان نائب عميد كلية الاقتصاد اعتبر أن الحل في سورية يكمن في تصحيح الأجور والمعاشات وأنه في الحد الأدنى لابد من تحقيق زيادة على الأجور الحالية بما يعادل ٣٠٠ بالمئة وأنه من خلال مقاربات أجريت على دراسات نفذها صندوق النقد الدولي يتضح أن الحد الأعلى للفقر هو حصول الأسرة من ٥ أشخاص على دخل يعادل ٢ دولار يومياً وهو ما يعادل نحو مليون ليرة لدينا وهو رقم منطقي ويمثل حداً أدنى للتتمكن أي أسرة لدينا عدد أفرادها ٥ أشخاص من تأمين احتياجاتها الأساسية.

واعتبر أن الدخول الحالية تعوق حركة النشاط الاقتصادي وتحد منه لأن تدني القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من السوريين يسهم في تخفيض معدلات الإنتاج أو الخروج من عملية الإنتاج وهو ما يحصل مع الكثير من المنتجين ومثال ذلك مربو الدواجن الذين لديهم تكاليف عالية على التوازي لتدني قدرة الشراء لدى المواطنين وبالتالي تعرضهم لخسارات كبيرة.

وبيّن أن الرفع التدريجي للأجور والمعاشات من شأنه أن يخفض من معدلات التضخم التي قد ترافق هذه الزيادات في الأجور وأن معظم حالات الزيادة في الأسعار تكون عند رفع الأجور في الأول والثاني لكن بعدها تستقر الأسعار لأن الباعة والتجار في المحصلة يسعون لتصريف منتجاتهم وفي حال كانت هناك حالة منافسة تسهم في فرض حالة من التوازنات السعرية للمعروضات في الأسواق لكن تصحيح معدلات الأجور والمعاشات لا بد منه ويمثل حالة صحية مع معدلات التضخم العالية لدينا ويسهم في تنشيط حركة الإنتاج ومعالجة التشوهات الحاصلة في الاقتصاد حالياً.

> كنعان لـ«الوطن»: الحد الأدنى للمعيشة مليون ليرة شهرياً

«شل» لا غنى عن النفط الروسي

الذهب يلامس ألفي دولار لأول مرة منذ عام ونصف العام.. والنفط يصل إلى مستويات قياسية

الوطن

لامست أسعار الذهب أمس حد ألفي دولار لأول مرة منذ عام ونصف العام وارتفع البلاديوم لمستويات قياسية.

وذكرت رويترز أن سعر الذهب ارتفع في المعاملات الفورية ٠,٩ بالمئة إلى ١٩٨٦,٨٣ دولاراً للأوقية بعد أن ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ الـ١٩ من آب عام ٢٠٢٠ مسجلاً ٢٠٠٠,٦٩ دولار في وقت سابق من أمس. وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ١,٣ بالمئة إلى ١٩٩٢,٠٠ دولاراً.وارتفع البلاديوم ٤,٣ بالمئة إلى ٣١٣٠,١٦ دولاراً للأوقية بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٣١٧٢,٢٢ دولاراً في وقت سابق من الجلسة. وارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٤ بالمئة إلى ٢٥,٧٦ دولاراً للأوقية بينما قفز البلاتين اثنين في المئة إلى ١١٤٣,٤٧ دولاراً.

وسجل سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن مستوى قياسياً أمس حيث تجاوز ٤ آلاف دولار للطن.

ووفقاً لبيانات البورصة سجلت تكلفة الألمنيوم أثناء التداول في بورصة لندن للمعادن «ل مي ايه» مستوى تاريخياً حيث ارتفعت إلى ٤٠٤١ دولاراً للطن.

ويسجل سعر الألمنيوم أعلى مستويات تاريخية لجلسة التداول الثالثة على التوالي.

طاقة

ارتفعت أسعار النفط العالمية صباح أمس، بنسبة ٨ بالمئة، مذكرة بالمستويات القياسية للأسعار في عام ٢٠٠٨ بسبب مخاوف بشأن الإمدادات، وفقاً لبيانات التداول.

وقفز سعر العقود الآجلة لخام برنت لشهر أيار إلى ١٢٧,٢٣ دولاراً للبرميل، والعقود الآجلة لشهر نيسان لخام غرب تكساس الوسيط – إلى ١٢٤,٠٢ دولاراً.

فور افتتاح التداول، وصل سعر خام برنت لفترة وجيزة إلى ١٣٩,١٣ دولاراً للبرميل – للمرة الأولى منذ ١٦ تموز ٢٠٠٨، وخام غرب تكساس الوسيط ارتفع إلى ١٣٠ دولاراً لأول مرة منذ ٢٢ أيلول ٢٠٠٨.

واقترب النفط من أعلى مستوياته القياسية حيث بلغ خام برنت ذروته عند ١٤٧,٥ دولاراً وغرب تكساس الوسيط عند ١٤٧,٢٧ دولاراً في ١١ تموز ٢٠٠٨.

هذه الديناميات ترجع إلى توقعات بشأن الصعوبات في توريد السلع إلى الأسواق العالمية. وذكرت «بلومبيرغ» في وقت سابق، نقلاً عن أشخاص مطلعين، إن الإدارة الأميركية تدرس إمكانية فرض حظر على استيراد النفط الروسي إلى البلاد من دون اتفاق مع الشركاء الأوروبيين.

وفي الغضون أعربت شركة «شل» البريطانية عن اضطرارها لشراء النفط الروسي، لضرورة الحفاظ على الاستقرار في إمدادات الطاقة لتوفير السلع الأساسية في جميع أنحاء أوروبا.

وقالت الشركة في بيان أصدرته السبت: «بالأمس اتخذنا قراراً اضطرارياً بشراء شحنة من النفط الخام الروسي، تنتج مصافينا البنزين ووقود الديزل، إضافة إلى منتجات أخرى يستخدمها الناس بشكل يومي».

وأضافت الشركة: «نود أن نوضح أنه في حال عدم توفر إمدادات النفط الخام الدائمة إلى المصافي، لن يتمكن قطاع إنتاج الطاقة خلال الأسابيع المقبلة من ضمان استقرار إمدادات السلع الأساسية في جميع أنحاء أوروبا. لن تتمكن الشحنات من المصادر البديلة من الوصول بالسرعة الكافية التي ستتيح تجنب انقطاع الإمداد».

وتعهدت الشركة «بالاستمرار في اختيار بدائل عن النفط الروسي حيثما كان ذلك ممكناً»، لكنها لفتت إلى أن استبداله سيتطلب وقتاً، كما وعدت بإحالة أرباح من النفط الروسي إلى صندوق خاص سيتم عبره إنفاقها لمساعدة سكان أوكرانيا».

وسبق أن أعلنت «شل» انسحابها من كل المشاريع المشتركة مع روسيا بسبب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وفي السياق واصل سعر الغاز في أوروبا ارتفاعه مسجلاً رقماً قياسياً تاريخياً مقترباً من ٤ آلاف دولار عند افتتاح التداولات أمس.

وذكرت وكالة تاس أن سعر الغاز بالبورصة في أوروبا سجل رقماً قياسياً بلغ ٣٦٠٠ دولار لكل ١٠٠٠ متر مكعب وفقاً لبورصة لندن.

وارتفع سعر العقود الآجلة لشهر نيسان في مركز «TTF» في هولندا إلى ٣٠١٧,٥ دولاراً لكل ١٠٠٠ متر مكعب أو ٢٦٧ يورو لكل ميغاواط ساعة.

وفي الغضون أعربت الحكومة الألمانية عن رفضها فرض حظر على واردات الغاز والنفط والفحم من روسيا في إطار عقوبات جديدة مرتبطة بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وقالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك لقناة (إيه آر دي) «إن فرض العقوبات سيكون غير مجد إذا اكتشفنا في غضون ثلاثة أسابيع أنه لم يتبق لدينا سوى أيام قليلة من التغذية بالكهرباء في ألمانيا وبأنه سيتعين علينا الرجوع عن هذه العقوبات».

ولاحقاً قالت بيربوك لقناة (زي دي إف): «نحن مستعدون لدفع ثمن اقتصادي باهظ جداً لكن إذا انطفأت الأنوار غداً في ألمانيا أو في أوروبا فهذا لن يوقف الدبابات».

من جهته قال وزير المال الألماني كريستيان ليندنر لصحيفة بيلد: «يجب ألا نحد من قدرتنا على الصمود بمرور الوقت» مشيراً إلى أن «اتخاذ قرار أحادي بشأن حظر واردات الغاز والنفط والفحم من روسيا سيكون له تأثير سلبي على هذه القدرة».

أسعار القمح

ارتفعت أسعار القمح إلى مستويات قياسية لم يشهد مثلها العالم منذ أزمة الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٨، وذلك في ظل تواصل العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا.

وقالت مجلة فوربس الشرق الأوسط إن الأزمة الأوكرانية عطلت إمدادات القمح من أكبر الموردين في العالم، ومن المنتظر توقف زراعة المحاصيل هذا العام، ما يدعم التوقعات باستمرار ارتفاع الأسعار عالمياً.

وأرجعت المجلة هذا الارتفاع إلى أن أوكرانيا وروسيا تمتلكان أكثر من ربع التجارة العالمية للسلعة الأساسية التي يعتمد عليها في توفير منتجات مهمة مثل الخبز.

ألقت الأزمة الأوكرانية بظلالها حيث أسفرت عن إغلاق الموانئ الرئيسية في أوكرانيا ما انعكس سلباً على قطاع النقل واللوجستيات، كما تعثرت التجارة مع موسكو أيضاً بسبب تعقيدات العقوبات وارتفاع تكاليف التأمين والشحن.

وأشارت المجلة إلى مشكلة تسرب المزارعين الأوكرانيين التي أسهمت في تراجع الإمدادات، وذلك بعد تحول المزارعين إلى العمل الميداني والانضمام إلى جيش بلادهم قبل أسابيع فقط من بدء موسم الزراعة في الربيع.

يشار إلى أن أوكرانيا وروسيا تتميزان في صادرات محاصيل إستراتيجية مثل الذرة والشعير وإنتاج زيت عباد الشمس، وتعتبران من أكبر الموردين، وهو ما سبب أيضاً تداول الذرة بالقرب من أعلى مستوى خلال أمس منذ عشر سنوات.

واتخذت حكومات الدول إجراءات احترازية لمواجهة أزمة نقص المحاصيل وارتفاع أسعارها، فعلى سبيل المثال حظرت المجر صادرات الحبوب، كما اتخذت الأرجنتين وتركيا وإندونيسيا أيضاً خطوات لزيادة سيطرتها على المنتجات المحلية، وأوقفت مولدوفا مؤقتاً صادرات القمح والذرة والسكر.

كما تعمل الصين التي تعتبر أكبر مستورد للذرة وفول الصويا في العالم وأحد أكبر مشتري القمح، على اتخاذ إجراءات لتأمين الإمدادات الأساسية في الأسواق العالمية، ما يعزز المزيد من ارتفاع الأسعار.